جمهورية العراق
رئاسة ديوان الوقف السني

Republic of Iraq
Al-Sunni Endowment

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

مجلة علميّة فصلية محكّمة

اقرأ في هذا العدد:

توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة اللغة العربية الواقع والآفاق المستقبلية
أ.د. أشرف حسن محمد حسن علي الدبسي

تدريس علوم اللغة عبر الوسائط السمعية البصرية المنتجة بأدوات الذكاء الإصطناعي -Canva- نموذجاً
أ.م.د. علي داود خلف الجنابي | د. سلمى فنيدو

دور تقنيات المحادثة الذكية (Chatbots) في نشر خطاب الاعتدال واللاعنف بين أهل الديانات ..
أ.م.د. أحمد عبد عباس الجميلي | أ.د. علي غنيان الكبيسي

الضوابط الشرعية لإستخدام الذكاء الإصطناعي في الفتوى «دراسة فقهية تأصيلية»
أ.م.د. محمد علي حسين أحمد الطائي

الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر البيئية حلول مبتكرة لمستقبل مستدام
أ.م.د إسراء ابراهيم محمد | م.م. هند إبراهيم محمد | مهندس هدى زيد جميل

الضوابط العقدية للتعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي دراسة تأصيلية في ضوء العقيدة الإسلامية
م.د. هديل علي قاسم محمد

الذكاء الإصطناعي والسنة النّبوية بين الإمكانات والتحديات والضوابط
أ. بسمة سعد منصور صالح

عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعـــار: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ» في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة.

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

الجزء
١

رجب ١٤٤٧ هـ - كانون الأول ٢٠٢٥ م

Al- Imam Al-Adham
University College

A.D 2025 A.H 1447

ISSN: 1817-6674
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد هو 818 في 2005/3/17م
coll.magazine@imamaladham.edu.iq

مجلة كلية
الإمام الأعظم الجامعة

برعاية السيد معالي رئيس ديوان الوقف السني

أ.د. عامر شاكر عبد الجنابي المحترم ..

وبإشراف

السيد عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة

أ.د. صلاح الدين فليح حسن المحترم

تقيم كلية الإمام الأعظم الجامعة مؤتمرها العلمي الدولي

السنوي التاسع عشر في العلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار:

«الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ

فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الذي عقد في بغداد السلام بتاريخ: ٨ - ٩ رجب ١٤٤٧هجري

الموافق ٢٨ - ٢٩ كانون الأول ٢٠٢٥ ميلادي

في رحاب كلية الإمام الأعظم الجامعة

«الجزء الأول»

هيئة تحرير المجلة لسنة ٢٠٢٦م

أ. د. صلاح الدين فليح حسن - عميد كلية الإمام الأعظم الجامعة ..... المشرف العام
أ.د. فهيمي أحمد عبد الرحمن ..... رئيس التحرير
أ.م.د. علي داود خلف..... مدير التحرير
أ.د. إسماعيل عبد عباس.....عضو
أ.د. محمود عبد العزيز محمد .....عضو
أ.د. حقي إسماعيل محمود..... عضو لغوي
أ.د. حسام مشكور عواد .....عضو
أ.د. محمد عبد القادر عجاج ..... عضو مترجم إنكليزي
أ.د. وسام محمد خليفة.....عضو
أ.د. أحمد ياسين معتوق .....عضو
أ.د. خالد مصطفى عبيد.....عضو
أ.د. نور سعد محسن .....عضو
أ.د. وصفي عاشور أبو زيد / تركيا .....عضو
أ.د. محسن المطيري / الكويت .....عضو
أ. د. لبنى خميس مهدي / وزارة التعليم العالي.....عضو
أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن الطه.....عضو
أ.م.د. محمد صالح حسن / دائرة البحوث .....عضو

اللجنة العلمية

ت	الاسم	الصفة
١	أ.د. خليل إبراهيم حمودي	رئيساً
٢	أ.د. مكي وليد عبد الكريم	عضواً
٣	أ.د. شيخموس ديمير (رئيس جامعة غازي عينتاب- تركيا)	عضواً
٤	أ.د. عبد الرحمن حمدي شافي (كلية العلوم الإسلامية-جامعة الأنبار)	عضواً
٥	أ.د. براء عبد الرزاق كامل (كلية الآداب- الجامعة العراقية)	عضواً
٦	أ.د. قاسم طه محمد	عضواً
٧	أ.د. شاكر محمود حسين	عضواً
٨	أ.د. مصعب سلمان أحمد	عضواً
٩	أ.د. معاذ عبد الستار شعبان	عضواً
١٠	أ.د. إياد إبراهيم حمودي	عضواً
١١	أ.د. عبد الكريم ناصر محمود	عضواً
١٢	أ.د. إسماعيل عبد عبّاس	عضواً
١٣	أ.د. يوسف طارق جاسم	عضواً
١٤	أ.د. لبنى رياض عبد الجبار	عضواً
١٥	أ.د. أحمد ياسين معتوق	عضواً
١٦	أ.د. حقي إسماعيل محمود	عضواً
١٧	أ.د. عمر علي حسين	عضواً
١٨	أ.د. وسام محمد خليفة	عضواً
١٩	أ.د. عماد محمد فرحان	عضواً
٢٠	أ.د. أحمد إياد أنور	عضواً
٢١	أ.د. محمد حسن علي ظاهر	عضواً

٢٢	أ.د. طارق سعود خليل	عضواً
٢٣	أ.د. أحمد نصيف جاسم	عضواً
٢٤	أ.د. باسم عبد الله عبيد	عضواً
٢٥	أ.م.د. محمد عبد الجبار عمران (كلية الآداب- الجامعة العراقية)	عضواً
٢٦	أ.م.د. باسم محمد علي	عضواً
٢٧	أ.م.د. ثابت شهاب أحمد	عضواً
٢٨	أ.م.د. عبد الوهاب أحمد حسن	عضواً
٢٩	أ.م.د. زكريا صالح سيف	عضواً
٣٠	أ.م.د. عمار عيسى عمر	عضواً
٣١	أ.م.د. عثمان راشد مجيد	عضواً
٣٢	أ.م.د. عبد الرحمن خلف مطلب	عضواً
٣٣	أ.م.د. مي حسن سريسح	عضواً
٣٤	أ.م.د. ضياء الدّين عبد الله محمد	عضواً
٣٥	أ.م.د. أحمد صدّيق إبراهيم	عضواً
٣٦	أ.م.د. قصي مساهر محمد	عضواً
٣٧	أ.م.د. زهراء عدنان عبد الكريم	عضواً
٣٨	أ.م.د. فاروق نهاد عبد	عضواً
٣٩	أ.م.د. عمر ياسين علي	عضواً
٤٠	أ.م.د. عمر حسين علوان	عضواً
٤١	أ.م.د. قحطان عدنان عبد الواحد	عضواً
٤٢	أ.م.د. طه أحمد حميد	عضواً
٤٣	أ.م.د. حسين نوار حسين	عضواً
٤٤	أ.م.د. مثنى علوان عبد	عضواً
٤٥	أ.م.د. أحمد هيثم نجم	عضواً
٤٦	أ.م.د. أحمد مهدي عبيد	عضواً

٤٧	م.د. بشار إبراهيم حميد	عضواً
٤٨	م. بكر حسين علوان (سكرتير المؤتمر)	عضواً

اللجنة التحضيرية

ت	الاسم	التخصص
١	أ.د. إسماعيل خليل إبراهيم	رئيساً
٢	أ.د. عبد الباسط أحمد حسن	عضواً
٣	أ.د. محمود جاسم معيدي	عضواً
٤	أ.م.د. عاصف دحام سالم	عضواً
٥	أ.م.د. علي داود خلف	عضواً
٦	أ.م.د. ياسين مؤيد ياسين	عضواً
٧	أ.م.د. إيناس عبد السلام داود	عضواً
٨	أ.م.د. أحمد شاكر رشيد	عضواً
٩	أ.م. معن نواف عبود	عضواً
١٠	أ.م. حبيب عبد الستار جبار	عضواً
١١	أ.م.د. عمر حسن رشيد	عضواً
١٢	أ.م.د. نزار صالح عبد	عضواً
١٣	م.علي إياد إبراهيم	عضواً
١٤	م. م. إبراهيم سمير موسى	عضواً
١٥	م.م. محمد حميد خضير	عضواً
١٦	السيد فراس رشيد عليوي (سكرتير اللجنة)	عضواً

اللجنة الإعلامية والإدارية والمالية

ت	الاسم	الصفة
١	أ.م.د. دريد عيسى إبراهيم	رئيساً
٢	أ.د. مهند ليث عبد العزيز	عضواً
٣	م. مروان محمد أمين	عضواً
٤	أ.م.د. غانم أحمد حسين	عضواً
٥	أ.م.د. زياد إبراهيم طه	عضواً
٦	م.د. أسامة زيد محمد	عضواً
٧	م.د. محمود محمد وهيب	عضواً
٨	م.م. علي عبد الحسين حسن	عضواً
٩	السيد المعتصم مؤيد عبد الرحمن	عضواً
١٠	السيد إياد مسعود عز الدين	عضواً
١١	السيد أسامة عبد الستار جبار	عضواً
١٢	السيد حيدر ماجد جابر	عضواً
١٣	السيد نزار فائق نوفان	عضواً
١٤	ميس محمد صالح	عضواً
١٥	السيد إحسان علي سليمان	عضواً
١٦	السيد يعرب خالد ستار	عضواً
١٧	رغد حسن خشان	عضواً
١٨	إستبرق أكرم عجلان	عضواً
١٩	السيد عمر محمود زيدان (سكرتير اللجنة)	عضواً

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة

Al- Imam Al- Adham

University College Journal

الرقم الدولي

ISSN:1817_6674

مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، مجلة إنسانية من المجلات العلمية الأكاديمية الرصينة، وقد صدرت موافقة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لاعتمادها بالرقم: بت/٨٦٤ في ٢٤ /٥ / ٢٠٠٥م.

شروط النشر في المجلة

شروط النشر العامة:

تسعى هيئة التحرير في مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة إلى الارتقاء بمعامل التأثير (impact Factor)، تمهيدًا لدخول المستوعبات العلمية العالمية، وعليه تنشر مجلة الكلية البحوث التي تتسم بالرصانة العلمية والقيمة المعرفية، وبسلامة اللغة، ودقة التوثيق وفق الشروط الآتية:

١.ألَّا يكونَ البحث منشورًا سابقًا في مجلة أخرى، وألَّا يكونَ جزءًا من بحث سابقٍ منشورٍ، أو من رسالة جامعية، وعلى الباحث أن يوقّع نموذجَ تعهدٍ بألَّا يكونَ البحث منشورًا، أو سبق تقدّيمه للنشر في مجلة أخرى، وألَّا يقدّمه للنشر في مجلة أخرى بعد نشره في مجلة كليتنا، وأن يوافق على نقل حقوق نشر البحث إلى المجلة في حال قبول نشره.

٢.ألَّا يذكر اسم الباحث أو أيّ إشارة تدلُّ عليه في متن البحث؛ لضمان سرية وحيادية عملية التحكم.

٣.ألَّا يزيد عدد الكلمات في البحث على (٨٠٠٠) كلمة، مع المصادر والملاحق، أو ألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٤.أن تحتوي الصحيفة الأولى من البحث ما يأتي:

أ.عنوان البحث باللغة العربية والإنجليزية.

ب.اسم الباحث ودرجته العلمية وتخصصه باللغة العربية والإنجليزية.

ج.مكان عمل الباحث باللغة العربية والإنجليزية.

د.رقم هاتف الباحث وبريده الإلكتروني الجامعي.

٥.يقدّم الباحث ملخصًا (باللغة العربية والإنجليزية) لا يزيد على (٢٠٠) كلمة.

٦.يوضع بعد الملخص (Abstract) مباشرة الكلمات المفتاحية لموضوع البحث (Key word).

٧.على الباحث اتّباع قواعد الاقتباس وتوثيق المصادر، وأخلاقيات البحث العلمي بما يتوافق مع سياسة المجلة.

٨. تكتب مصادر البحث في صحيفة أو صحائف مستقلة مرتبة بحسب الأصول المعتمدة، وذلك على النحو الآتي: عنوان الكتاب، اسم المؤلف، دار النشر، مكان النشر(المدينة) رقم الطبعة مثال (ط٣)، (سنة الطبع).

٩.الاستشهاد بعددين من أعداد المجلة المنشورة سابقًا والمرفوعة في الموقع الإلكتروني الخاص بكليتنا في الرابط الإلكتروني: https://www.iasj.net/iasj/journal/٢٢٤/issues

٩.ترجمة المصادر باللغة الإنجليزية.

١٠.تطبق المجلة نظام فحص الاستلال الإلكتروني باستخدام برنامج (Turnitin) ويرفض نشر الأبحاث التي تتجاوز فيها نسبة الاستلال ٢٠٪.

١١.يخضع البحث لفحص أولي تقوم به هيئة التحرير في المجلة، وذلك لتقرير أهلية البحث للتحكيم، ويحق لها أن تعتذر عن قبول البحث دون تقديم الأسباب.

١٢.تتبع المجلة التقويم المزدوج السري لبيان صلاحية البحث للنشر، إذ يعرض البحث المقدّم للنشر على محكمين اثنين من ذوي الاختصاص، ويتم اختيارهما بسرية مطلقة، بالإضافة إلى عرض البحث على خبير لغوي لتقويم سلامته اللغوية.

١٣.الأبحاث التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها لتكون صالحة للنشر، تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة عليها، وخلاف ذلك لا يتم استلام البحث، وستتم مراجعة البحث من قبل هيئة التحرير للتأكد من التزام الباحث بالأخذ بجميع الملاحظات المثبتة من قبل المقيمين.

١٤.تُعبِّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة.

١٥.تنشر المجلة أعدادًا خاصة بالمؤتمرات العلمية المتوافقة مع تخصص المجلة.

١٦.أجور نشر البحث: يدفع الباحث (٥٠) ألف دينار لتغطية أجور التحكيم، ويكمل دفع بقية الأجور عند قبول البحث للنشر.

١٧.لا تأخذ المجلة أي أجور لنشر الأبحاث المقدّمة من باحثين من خارج العراق.

١٨.يتم إرسال الأبحاث عبر الإيميل: magazine@imamaladham.edu.iq.

١٩.تخريج النصوص القرآنية والحديث النبوي الشريف على ضوء المنهج العلمي الدقيق الكامل.

٢٠.يزود الباحث بنسختين مستلة، بعد النشر.

شروط النشر (الفنيَّة):

١- يقدّم البحث بملف واحد، يبدأ بالعنوان وينتهي بالمصادر، وألَّا يزيد على خمس وعشرين صحيفة.

٢- تكون الهوامش أسفل كل صحيفة (تلقائيًا وليس يدويًّا).

٣- حجم الخط للمتن (١٦)، وللهامش (١٢).

٤- نوع الخط باللغة العربية ((Simplified Arabic واللغة الإنجليزية (Times New Roman))

- **ملاحظة:** في حال عدم الأخذ بشروط النشر نعتذر عن استلام البحث ونشره.

- يمكن زيارة موقع المجلة في مبنى الكلية في سبع إبكار أو التواصل عبر البريد الإلكتروني magazine@imamaladham.edu.iq.

أو الاتصال بمدير التحرير عبر الهاتف (٠٧٧٣٢٤٣٥٦٩٣)، ويمكن الاطلاع على أعداد المجلة عن طريق موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال مسح رمز QR في أعلى الصفحة.

البيان الختامي للمؤتمر العلمي الدولي التاسع عشر
في العلوم الإنسانيّة والتطبيقية
تَحْتَ شِعَارِ: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ العَقْلَ أَمَانَةً، وَالعِلْمَ رِسَالَةً، وَسَخَّرَ لِلْإِنْسَانِ مِنْ أَدَوَاتِ المَعْرِفَةِ مَا يُعِينُهُ عَلَى الفَهْمِ وَالِاسْتِخْلَافِ، فَأَقَامَ بِهِ مِيزَانَ التَّفْكِيرِ، وَضَبَطَ بِهِ حَرَكَةَ التَّطَوُّرِ، فَلَا تَنْفَصِلُ التِّقْنِيَةُ عَنِ القِيَمِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ المُنْجَزُ عَلَى الإِنْسَانِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، إِمَامِ العُلَمَاءِ، وَمُعَلِّمِ الإِنْسَانِيَّةِ، الَّذِي قَرَنَ العِلْمَ بِالهِدَايَةِ، وَرَبَطَ المَعْرِفَةَ بِالأَخْلَاقِ، فَكَانَ هَدْيُهُ مِيزَانَ الرُّشْدِ، وَمَنْهَجُهُ سَبِيلَ الِاتِّزَانِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِ القَوِيمِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ... فَفِي خِتَامِ أَعْمَالِ هٰذَا المَحْفِلِ العِلْمِيِّ المُبَارَكِ، وَمِنْ بَغْدَادَ السَّلَامِ، حَاضِرَةِ العِلْمِ، وَمَوْئِلِ الحَضَارَةِ، وَمَهْدِ التَّلَاقُحِ المَعْرِفِيِّ عَبْرَ العُصُورِ، وَفِي رِحَابِ العِرَاقِ الَّذِي مَا زَالَ، رَغْمَ التَّحَدِّيَاتِ، يَحْمِلُ فِي ذَاكِرَتِهِ رِسَالَةَ القَلَمِ وَالكِتَابِ، اخْتَتَمَتْ كُلِّيَّةُ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةُ أَعْمَالَ مُؤْتَمَرِهَا العِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ لِلْعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِيَّةِ، تَحْتَ شِعَارِ: «الذَّكَاءُ الِاصْطِنَاعِيُّ: رُؤْيَةٌ شَرْعِيَّةٌ وَتَكَامُلٌ أَكَادِيمِيٌّ فِي ضَوْءِ التَّحَدِّيَاتِ المُسْتَقْبَلِيَّةِ»، وَالَّذِي عُقِدَ يَوْمَ الأَحَدِ السَّابِعَ مِنْ شَهْرِ رَجَبٍ، لِسَنَةِ سَبْعٍ وَأَرْبَعِينَ وَأَرْبَعِمِئَةٍ وَأَلْفٍ لِلْهِجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، المُوَافِقِ الثَّامِنَ وَالعِشْرِينَ مِنْ شَهْرِ كَانُونِ الأَوَّلِ، لِسَنَةِ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَأَلْفَيْنِ لِلْمِيلَادِ، بِرِعَايَةٍ كَرِيمَةٍ مِنْ لَدُنْ مَعَالِي رَئِيسِ دِيوَانِ الوَقْفِ السُّنِّيِّ، الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ عَامِرٍ شَاكِرٍ عَبْدِ الجَنَابِيِّ، وَبِإِشْرَافِ الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَلَاحِ الدِّينِ فَلِيحِ حَسَنٍ السَّامِرَّائِيِّ، وِفْقَ رُؤْيَةٍ أَكَادِيمِيَّةٍ وَاضِحَةٍ انْتَهَجَهَا مُنْذُ تَسَنُّمِهِ عَمَادَةَ الكُلِّيَّةِ، تَقُومُ عَلَى ضَرُورَةِ التَّحَوُّلِ الرَّقْمِيِّ بِوَصْفِهِ خِيَارًا اسْتِرَاتِيجِيًّا لِمُوَاكَبَةِ الحَدَاثَةِ العِلْمِيَّةِ، وَتَسْرِيعِ الإِنْجَازِ المُؤَسَّسِيِّ، وَتَوْظِيفِ التِّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ فِي خِدْمَةِ التَّعْلِيمِ وَالبَحْثِ العِلْمِيِّ، ضِمْنَ إِطَارٍ قِيَمِيٍّ رَصِينٍ يُوَازِنُ بَيْنَ الأَصَالَةِ وَالمُعَاصَرَةِ، وَبِمُشَارَكَةِ نُخْبَةٍ مُبَارَكَةٍ مِنَ العُلَمَاءِ وَالبَاحِثِينَ وَالأَكَادِيمِيِّينَ مِنْ دَاخِلِ العِرَاقِ وَخَارِجِهِ، حُضُورًا وَمُشَارَكَةً عِلْمِيَّةً عَنْ بُعْدٍ.

وَقَدْ قُدِّمَتْ إِلَى اللَّجْنَةِ العِلْمِيَّةِ عَشَرَاتُ البُحُوثِ، قُبِلَ مِنْهَا لِلْمُشَارَكَةِ وَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ بَحْثًا مَحَلِّيًّا، وَتِسْعَةُ أَبْحَاثٍ دُوَلِيَّةً، تَوَزَّعَتْ بَرَامِجُهَا عَلَى جَلَسَاتٍ عِدَّةٍ، وَتَشَرَّفْنَا بِاسْتِضَافَةِ عَدَدٍ

مِنَ الضُّيُوفِ الأَكَارِمِ مِنْ جَامِعَاتٍ وَمُؤَسَّسَاتٍ عَرَبِيَّةٍ وَعَالَمِيَّةٍ، فِي أَجْوَاءٍ اتَّسَمَتْ بِالجِدِّيَّةِ العِلْمِيَّةِ، وَعُمْقِ الطَّرْحِ، وَرَصَانَةِ النِّقَاشِ، وَتَكَامُلِ الرُّؤَى.

أَيُّهَا الحُضُورُ الكَرِيمُ، السَّادَةُ البَاحِثُونَ الفُضَلَاءُ: لَقَدْ جَاءَ هٰذَا المُؤْتَمَرُ اسْتِجَابَةً وَاعِيَةً لِلتَّحَوُّلَاتِ المُتَسَارِعَةِ الَّتِي يَشْهَدُهَا العَالَمُ فِي مَيْدَانِ التِّقْنِيَّاتِ الذَّكِيَّةِ، وَإِيمَانًا مِنَ الكُلِّيَّةِ بِضَرُورَةِ مُقَارَبَةِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ مُقَارَبَةً عِلْمِيَّةً مُتَوَازِنَةً، لَا تَنْبَهِرُ بِالمُنْجَزِ التِّقَنِيِّ دُونَ وَعْيٍ، وَلَا تَنْغَلِقُ دُونَهُ دُونَ فِقْهٍ وَبَصِيرَةٍ، بَلْ تُخْضِعُهُ لِمَوَازِينِ الشَّرِيعَةِ، وَأَخْلَاقِيَّاتِ العِلْمِ، وَمَسْؤُولِيَّةِ الإِنْسَانِ عَنْ قَرَارِهِ وَمَصِيرِهِ.

وَقَدْ تَنَاوَلَتْ بُحُوثُ المُؤْتَمَرِ وَمَحَاوِرُهُ المُتَنَوِّعَةُ أَثَرَ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ فِي العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ، وَالعُلُومِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَالعُلُومِ التَّطْبِيقِيَّةِ، وَالقَانُونِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَالإِعْلَامِ، وَالتَّارِيخِ وَالجُغْرَافِيَا، مُبَيِّنَةً إِمْكَانَاتِهِ الوَاعِدَةَ فِي خِدْمَةِ المَعْرِفَةِ، وَمُحَذِّرَةً فِي الوَقْتِ نَفْسِهِ مِنْ مَخَاطِرِهِ المَعْرِفِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ، وَلَا سِيَّمَا مَا يَتَّصِلُ بِالتَّحَيُّزِ الخَوَارِزْمِيِّ، وَتَزْيِيفِ الوَعْيِ، وَانْتِهَاكِ الخُصُوصِيَّةِ، وَإِضْعَافِ المَسْؤُولِيَّةِ الإِنْسَانِيَّةِ، وَفِي ضَوْءِ المُشَارَكَاتِ وَالجَلَسَاتِ البَحْثِيَّةِ، وَالنِّقَاشَاتِ العِلْمِيَّةِ المُسْتَفِيضَةِ وَالبَنَّاءَةِ، خَلُصَ المُؤْتَمَرُ إِلَى جُمْلَةٍ مِنَ التَّوْصِيَاتِ، كَانَ مِنْ أَبْرَزِهَا:

أَوَّلًا: إِخْضَاعُ جَمِيعِ تَطْبِيقَاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ لِمَوَازِينِ الشَّرْعِ وَالأَخْلَاقِ، بِمَا يَحْفَظُ كَرَامَةَ الإِنْسَانِ، وَيُعَزِّزُ وَعْيَهُ، وَيَصُونُ حَقَّهُ، وَيَضْمَنُ الِاسْتِعْمَالَ المَسْؤُولَ لِلتِّقْنِيَّةِ وَتَوْظِيفَهَا فِي خِدْمَةِ المُجْتَمَعِ.

ثَانِيًا: تَعْزِيزُ التَّعَاوُنِ وَالتَّكَامُلِ بَيْنَ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَالإِنْسَانِيَّةِ، وَالتَّطْبِيقِيَّةِ عِنْدَ دِرَاسَةِ تِقْنِيَّاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ، لِضَمَانِ مُقَارَبَةٍ شَامِلَةٍ تَجْمَعُ بَيْنَ الفَهْمِ النَّظَرِيِّ وَالقُدْرَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ.

ثَالِثًا: تَوْظِيفُ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ تَوْظِيفًا رَشِيدًا فِي خِدْمَةِ القُرْآنِ وَعُلُومِهِ، وَالحَدِيثِ وَعُلُومِهِ، وَاللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ وَعُلُومِهَا، مَعَ ضَرُورَةِ التَّحَقُّقِ النَّقْدِيِّ مِنَ النَّتَائِجِ وَمُرَاجَعَتِهَا، وَعَدَمِ الِاعْتِمَادِ الكُلِّيِّ عَلَى مُخْرَجَاتِهِ دُونَ تَمْحِيصٍ وَتَدْقِيقٍ.

رَابِعًا: الدَّعْوَةُ إِلَى بِنَاءِ أُطُرٍ قَانُونِيَّةٍ وَتَشْرِيعِيَّةٍ وَاضِحَةٍ تُنَظِّمُ العَلَاقَاتِ الرَّقْمِيَّةَ، وَتُحَدِّدُ المَسْؤُولِيَّةَ القَانُونِيَّةَ، وَتَحْمِي المُجْتَمَعَ مِنَ الِانْتِهَاكَاتِ التِّقْنِيَّةِ.

خَامِسًا: التَّنْبِيهُ إِلَى المَخَاطِرِ المُتَرَتِّبَةِ عَلَى الِاسْتِعْمَالِ غَيْرِ المُنْضَبِطِ لِلذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ، وَلَا سِيَّمَا فِي مَجَالَاتِ الإِعْلَامِ، وَالتَّعْلِيمِ، وَصِنَاعَةِ الرَّأْيِ العَامِّ، مَعَ وَضْعِ آلِيَّاتٍ لِلْحَدِّ مِنَ الِانْتِهَاكَاتِ المَعْرِفِيَّةِ وَالأَخْلَاقِيَّةِ.

سَادِسًا: تَشْجِيعُ الجَامِعَاتِ وَالمُؤَسَّسَاتِ البَحْثِيَّةِ عَلَى إِطْلَاقِ مَشَارِيعَ وَدِرَاسَاتٍ تُعْنَى بِاسْتِشْرَافِ مُسْتَقْبَلِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ وَآثَارِهِ المُجْتَمَعِيَّةِ وَالحَضَارِيَّةِ.

سَابِعًا: دَعْمُ البُحُوثِ المُشْتَرَكَةِ بَيْنَ عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ وَخُبَرَاءِ التِّقْنِيَّةِ لِتَطْوِيرِ أَنْظِمَةٍ تُجَسِّدُ قِيَمَ الشَّرْعِ، وَتَخْدِمُ قَضَايَا العَصْرِ، وَإِنْشَاءُ لِجَانٍ شَرْعِيَّةٍ مُتَخَصِّصَةٍ لِمُوَاكَبَةِ المُسْتَجِدَّاتِ التِّقْنِيَّةِ، وَإِصْدَارُ الفَتَاوَى وَالتَّوْصِيَاتِ اللَّازِمَةِ.

ثَامِنًا: التَّأْكِيدُ عَلَى دَوْرِ المُؤَسَّسَاتِ الأَكَادِيمِيَّةِ فِي نَشْرِ الوَعْيِ الرَّقْمِيِّ، وَبِنَاءِ ثَقَافَةٍ نَقْدِيَّةٍ رَشِيدَةٍ فِي التَّعَامُلِ مَعَ التِّقْنِيَّاتِ الحَدِيثَةِ.

تَاسِعًا: إِدْمَاجُ أَخْلَاقِيَّاتِ الذَّكَاءِ الِاصْطِنَاعِيِّ مِنْ مَنْظُورٍ إِسْلَامِيٍّ فِي المَنَاهِجِ الشَّرْعِيَّةِ وَالتِّقْنِيَّةِ، لِإِعْدَادِ جِيلٍ يَجْمَعُ بَيْنَ الإِيمَانِ وَالخِبْرَةِ، وَيَكُونُ قَادِرًا عَلَى مُوَاجَهَةِ تَحَدِّيَاتِ العَصْرِ بِوَعْيٍ وَحِكْمَةٍ.

وَفِي الخِتَامِ، تَتَقَدَّمُ كُلِّيَّةُ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةُ، مُمَثَّلَةً بِعَمِيدِهَا الأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ صَلَاحِ الدِّينِ فَلِيحِ حَسَنٍ السَّامِرَّائِيِّ، بِالشُّكْرِ الجَزِيلِ إِلَى جَمِيعِ البَاحِثِينَ وَالمُشَارِكِينَ فِي المُؤْتَمَرِ، وَإِلَى كُلِّ مَنْ حَضَرَ وَأَسْهَمَ، وَإِلَى اللِّجَانِ العِلْمِيَّةِ وَالتَّحْضِيرِيَّةِ وَالإِدَارِيَّةِ وَالإِعْلَامِيَّةِ، وَالأَقْسَامِ السَّانِدَةِ الَّتِي بَذَلَتْ جُهُودًا مُتَمَيِّزَةً لِإِنْجَاحِ هٰذَا المَحْفِلِ العِلْمِيِّ، سَائِلِينَ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ مُخْرَجَاتِهِ عِلْمًا نَافِعًا، وَرَأْيًا سَدِيدًا، وَخُطْوَةً رَاسِخَةً فِي سَبِيلِ تَرْشِيدِ التِّقْنِيَّةِ بِالقِيَمِ، وَتَسْخِيرِ العِلْمِ لِخِدْمَةِ الإِنْسَانِ، لَا أَدَاةَ إِفْسَادٍ أَوْ طُغْيَانٍ.

هذا وَالحَمْدُ لِلَّهِ فِي البَدْءِ وَالخِتَامِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الأَنَامِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ العُلَمَاءِ الأَعْلَامِ، وَأَخْتِمُ هٰذَا البيانِ بِالسَّلَامِ ...

فالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ.

صَادِرٌ عَنِ المُشَارِكِينَ فِي المُؤْتَمَرِ العِلْمِيِّ الدُّوَلِيِّ التَّاسِعِ عَشَرَ

بِرِحَابِ كُلِّيَّةِ الإِمَامِ الأَعْظَمِ الجَامِعَةِ - بَغْدَاد

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يعلم، وهداه بنورِ العقلِ حينما أَظلم، وفتحَ له آفاقَ الذكاءِ والتَّعلُّم، فجعل من الآلة خادمًا، ومن الفكر قائدًا، ومن العلم سُلَّمًا للفهمِ والسُّؤدد، والصلاةُ والسلامُ على من جاء بالعلم والهدى، ودلَّ البشرية على سُبُلِ الرُّقي والاقتداء، سيّدِنا محمد، المعلِّمِ الأَمين، وعلى آلهِ وصحبِه أجمعين.

أما بعد ...

ففي سياقٍ معرفي يشهد تحوّلات متسارعة، بات الذكاء الاصطناعي أحد أبرز الظواهر التي تُعيد رسم خارطة العالم في مختلف ميادين الحياة، لقد غدت الآلة تفكّر، وتستنبط، وتتعلّم، وتحاكي العقل البشري في وظائفه العليا، حتى صار الذكاء الاصطناعي قوةً دافعة لا يمكن تجاهل أثرها في تشكيل مستقبل المجتمعات، وأنماط التعليم، ومفاهيم العمل، وحدود المسؤولية الإنسانية.

وانطلاقًا من مسؤوليتها العلمية والدينية والوطنية، تواصل كلية الإمام الأعظم الجامعة أداء دورها الريادي في مواكبة مستجدات العصر، عن طريق إقامة مؤتمرها العلمي الدولي السنوي التاسع عشر للعلوم الإنسانية والتطبيقية، تحت شعار: **(الذكاء الاصطناعي: رؤية شرعية وتكامل أكاديمي في ضوء التحديات المستقبلية)**؛ ليكون منبرًا علميًا للحوار الرصين، ومجالًا لتلاقح الأفكار بين الباحثين من مختلف التخصصات، في سبيل فهمٍ أعمق لهذه الظاهرة العالمية، وتوجيهها بما ينسجم مع قيمنا الإسلامية الأصيلة وثوابتنا التربوية والفكرية.

وأظهرت هذه التقنية إمكانات هائلة في تسريع الإنجاز، وتحسين الجودة، وتطوير مناهج التعليم والإدارة، وفتح آفاق جديدة للبحث العلمي.

إلّا أن الاستعمال غير المنضبط أو غير المؤطر بالقيم والمعايير الأخلاقية قد يخلّف آثارًا سلبية عميقة، من بينها: تهديد الخصوصية، وتعزيز التحيز الخوارزمي، وتراجع دور الإنسان في اتخاذ القرار، وإضعاف الروابط الاجتماعية، وطمس الهوية الثقافية والدينية.

ومن هنا، فإن الذكاء الاصطناعي لا يمثل تطورًا تقنيًا فحسب، بل هو تحول في نمط التفكير البشري، ومسارٌ جديدٌ في العلاقة بين الإنسان والآلة، يستوجب تأصيلًا معرفيًّا،

وتأمّلاً فلسفيًّا، وتأطيرًا شرعيًّا وأخلاقيًّا، وهو ما تسعى إليه محاور هذا المؤتمر، في أثناء مقاربات متعددة تشمل: الجوانب العلمية، والاجتماعية، والقانونية، والتربوية، فضلاً عن الرؤى الإسلامية الأصيلة التي تستشرف الغد بروح منفتحة وفكر نقدي راشد.

فكلية الإمام الأعظم الجامعة، إذ تنظم هذا المؤتمر، تؤكد حرصها على بناء جسرٍ معرفيٍّ يربط بين التراث العلمي الرصين والتقنية الحديثة، في إطار من المسؤولية الأخلاقية، والانفتاح الواعي، والحرص على أن تظل المعرفة وسيلةً لخدمة الإنسان، لا أداةً لتغييبه أو إخضاعه.

نسأل الله أن يكلل هذا الجهد بالتوفيق والسداد، وأن يُثمر المؤتمر نقاشاتٍ جادةً، ومقترحاتٍ نافعةً، تسهم في تعميق الوعي، وتوسيع دائرة المسؤولية الأكاديمية اتجاه هذا التحدي العالمي.

الرسالة:

نطمح في مؤتمرنا إلى تقديم فضاء علمي رصين يُعنى بدراسة آفاق الذكاء الاصطناعي من منظور معرفي شامل، يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ويؤسس لرؤية منهجية تدعم الاستفادة من هذه التقنية بما يخدم الإنسان والقيم، ويحذّر من مخاطر الانفلات الأخلاقي وسوء الاستعمال.

الرؤية:

أن يكون مؤتمر كلية الإمام الأعظم الجامعة منبرًا فكريًا رائدًا في تناول موضوعات الذكاء الاصطناعي برؤية مستقبلية تجمع بين القيم الحضارية والتطور التقني، وتسهم في إنتاج معرفة أصيلة ومؤثرة تتبصّر الإيجابيات وتتصدى للسلبيات.

أهداف المؤتمر:

١. تسليط الضوء على إمكانات الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج البحث العلمي في مختلف التخصصات.

٢. تعزيز التكامل بين معطيات الثورة الرقمية وتعاليم الشريعة الإسلامية.

٣. استكشاف سبل توظيف الذكاء الاصطناعي في خدمة اللغة العربية وتحليلها.

٤. بحث التطبيقات العملية للذكاء الاصطناعي في مجالات العلوم الطبية والهندسية والاقتصادية.

٥. بناء شبكة تواصل بحثي بين الأكاديميين والباحثين في مجالات الذكاء الاصطناعي المختلفة.

٦. بيان المخاطر المحتملة لاستعمال الذكاء الاصطناعي دون ضوابط شرعية وأخلاقية.

٧. مناقشة التحديات الفكرية والقيمية المرتبطة بانتشار الذكاء الاصطناعي.

٨. تحليل الأثر السلبي للذكاء الاصطناعي في حال الانفصال عن المرجعيات الدينية والإنسانية.

محاور المؤتمر:

أولًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم الشرعية:

- إمكانات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية.
- الأسس الشرعية للتعامل مع الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي بين الضرورات والمقاصد الشرعية.
- الذكاء الاصطناعي في الفقه وأصوله: أدوات الفتوى الإلكترونية.
- أخلاقيات الذكاء الاصطناعي من منظور الشريعة الإسلامية.
- بيان الانحرافات الشرعية المحتملة في استعمال الذكاء الاصطناعي دون رقابة شرعية.

ثانيًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم اللغوية:

- توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة علوم اللغة، وتحليل النصوص الأدبية والبلاغية.
- دور الذكاء الاصطناعي في تطوير مناهج تعليم اللغة العربية والإنجليزية.
- المعالجة الآلية للغة العربيّة والإنجليزية بين التحديات والفرص.
- الذكاء الاصطناعي في تطوير طرائق تعليم اللغة العربيّة والإنجليزية، وتقويم أداء المتعلمين.
- مخاطر الترجمة الآلية والتشويش الدلالي على النصوص.

ثالثًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم التطبيقية:

- تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الطب، والهندسة، وتقنيات الاتصالات الحديثة.
- الذكاء الاصطناعي في الإدارة والاقتصاد والتحول الرّقمي.
- النمذجة الذكية في تحليل البيانات واتخاذ القرار.
- التحديات الأمنية في نظم الذكاء الاصطناعي والهجمات السيبرانية.

رابعًا: الذكاء الاصطناعي والعلوم الإنسانية:

- الذكاء الاصطناعي في التعليم، والتعليم الذكي والتدريب الافتراضي.
- أثر الذكاء الاصطناعي في تحليل الأحداث التاريخية والأنماط الجغرافية وتفسيرها: الإمكانات العلمية والمخاطر المعرفية.
- الذكاء الاصطناعي والإعلام الرقمي وصناعة الرأي العام.
- الاخلاقيات والقوانين المنظمة لاستعمال الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي والتحديات الأخلاقية في تشكيل السلوك المجتمعي.

محتويات الجزء الأول

١. الذكاء الإصطناعي والسنة النّبوية بين الإمكانات والتحديات والضوابط ٢١
أ. بسمة سعد منصور صالح ٢١

٢. توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وأدواته في خدمة اللغة العربية الواقع والآفاق المستقبلية ٣٩
أ.د. أشرف حسن محمد حسن علي الدبسي ٣٩

٣. الذكاء الاصطناعي في إدارة المخاطر البيئية حلول مبتكرة لمستقبل مستدام ٧٧
أ.م.د إسراء ابراهيم محمد ٧٧
م.م. هند إبراهيم محمد ٧٧
مهندس هدى زيد جميل ٧٧

٤. دور تقنيات المحادثة الذكية (Chatbots) في نشر خطاب الاعتدال واللاعنف بين أهل الديانات والشرائع في العراق في ضوء التحول الرقمي ١١٧
أ.م.د. أحمد عبد عباس الجميلي ١١٧
أ.د. علي غنيان الكبيسي ١١٧

٥. تدريس علوم اللغة عبر الوسائط السمعية البصرية المنتجة بأدوات الذكاء الإصطناعي -Canva- نموذجاً ١٣٩
أ.م.د. علي داود خلف الجنابي ١٣٩
د. سلمى فنيدو ١٣٩

٦. الضوابط الشرعية لإستخدام الذكاء الإصطناعي في الفتوى «دراسة فقهية تأصيلية» ... ١٧٧
أ.م.د. محمد علي حسين أحمد الطائي ١٧٧

٧. القواعد الأصولية لضبط إستخدام الذكاء الإصطناعي في تفسير القرآن الكريم التكييف الفقهي للذكاء الإصطناعي ٢٥١
د. إيهاب محمد السامرائي ٢٥١

٨. تقنيات الذكاء الإصطناعي ودورها في علوم البلاغة العربية (التحديات والحلول) .. ٢٧٩
م. أحمد حسن أحمد حسن الجبوري..... ٢٧٩

٩. الأدب وتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي ٣٠٣
م. أسامة أحمد جاسم ٣٠٣

١٠. الذكاء الإصطناعي في الفقه وأصوله أدوات الفتوى الإلكترونية ٣٢٩
م. أسامة نجم عبد الجبار حسين المشايخي ٣٢٩

١١. التوقعات الحاسوبية وحدود الغيب قراءة عقدية في العلم والمسؤولية ٣٥٧
م.د. أثير حسين سلمان ٣٥٧

١٢. الذكاء الإصطناعي في الفقه الإسلامي: أدوات الفتوى الألكترونية ٣٨١
م.د. إدريس حريز أحمد ٣٨١

١٣. الضوابط العقدية للتعامل مع تطبيقات الذكاء الاصطناعي دراسة تأصيلية في ضوء العقيدة الإسلامية ٤٢٩
م.د. هديل علي قاسم محمد ٤٢٩

١٤. من النص إلى الخوارزمية آفاق الذكاء الإصطناعي في تجديد طرائق تدريس القرآن الكريم

والتربية الإسلامية ٤٥٥
م.م. براء رياض فائق عبد المجيد النجار ٤٥٥

١٥. التفسير في عصر الذكاء الإصطناعي بين سلطان البيان وسلطة الخوارزميات ٤٨٣
م.م. براءة جاسم محمد..... ٤٨٣

التوقعات الحاسوبية وحدود الغيب
قراءة عقدية في العلم والمسؤولية

Computer predictions and the limits of the unseen:

A doctrinal reading of science and responsibility

اعداد الباحث

م.د. أثير حسين سلمان

ديوان الوقف السني / دائرة المؤسسات الدينية والخيرية

Dr. Atheer Hussein Salman

Fundamentals of Religion / Theology

Sunni Endowment Office

Department of Religious and Charitable Institutions

atheeralzubaidy79@gmail.com

07719620095

الملخص

تناول هذا البحث موضوع التوقعات الحاسوبية وحدود الغيب من منظور عقديّ، في ضوء التطور الهائل والمتسارع في مجالات الذكاء الاصطناعي والتنبؤات الحاسوبية، وما يطرحه ذلك من إشكالاتٍ فكريةٍ وعلميةٍ وعقديةٍ معاصرة، مع التأكيد على أن هذا التناول لا يقرر أي تقارب معرفي بين مجال الحوسبة ومجال الغيب، بل يهدف إلى بيان الحدّ الفاصل بين العلم البشري الظني والعلم الإلهي المطلق.

فقد أصبح الإنسان اليوم قادراً بوساطة الذكاء الاصطناعي والحوسبة المتقدمة على التكهن بالأحداث المستقبلية في مجالات متعددة كالطقس، والأمن، والاقتصاد، والصحة. ويُثار السؤال الجوهري: إلى أي مدى يمكن قبول هذه التوقعات كعلم مشروع؟ وهل يُعدّ هذا التنبؤ ادعاءً لعلم الغيب الذي اختص الله تعالى به نفسه؟

انطلق البحث من بيان معنى التوقعات الحاسوبية وخصائصها، ثم عرض مفهوم الغيب في العقيدة الإسلامية، مميزاً بين الغيب المطلق الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، والغيب النسبي الذي أذن الله للبشر بالاطلاع على بعضه ضمن الأسباب المشروعة.

وتوصل البحث إلى أن توقعات الذكاء الاصطناعي تقوم على الاستقراء والتحليل الاحتمالي للمعطيات، فهي ظنيات احتمالية لا ترقى إلى مرتبة القطع، ولا تخرج عن حدود العلم البشري النسبي المحدود، ولا ترفع المسؤولية الشرعية عن الإنسان. لذا تُعد التوقعات الحاسوبية أدوات مساعدة على اتخاذ القرار، وليست معرفة يقينية بالغيب.

كما شدد البحث على ضرورة التمسك بالمسؤولية العلمية والأمانة الأخلاقية في عرض هذه التنبؤات، مؤكداً أن الإيمان بالغيب عقيدة أساسية تحمي المسلم من الغلو في تقديس العلم، وتحفظ التوازن بين الأخذ بالأسباب والتسليم لحكمة الله تعالى.

الكلمات المفتاحية: (التوقعات الحاسوبية؛ الذكاء الاصطناعي؛ العلم الإلهي؛ العلم البشري النسبي).

Abstract:

This research addresses the issue of computational predictions and the boundaries of the unseen (al-ghayb) from a theological perspective, considering the rapid and vast development of artificial intelligence and predictive computing, which has generated profound intellectual, scientific, and doctrinal questions. It further emphasizes that this approach does not assert any epistemological convergence between computational science and the realm of the unseen but rather aims to clarify the strict boundary between probabilistic human knowledge and absolute divine knowledge.

Today, through artificial intelligence and advanced computation, human beings have acquired the ability to anticipate future events in such fields as weather forecasting, security, economics, and healthcare. This raises a fundamental question: To what extent can these predictions be accepted as legitimate scientific knowledge? And does such forecasting constitute a claim to the unseen knowledge that God alone possesses?

The study begins by defining computational prediction and its characteristics, then examines the Islamic concept of the unseen, distinguishing between absolute unseen knowledge—known only to God—and relative unseen knowledge, which humans may access within permissible causal limits.

The findings indicate that AI-based predictions rely on empirical data analysis and probabilistic reasoning; therefore, they remain conjectural and relative, belonging to the realm of limited human knowledge rather than certainty, and they do not transfer moral or legal responsibility from the human agent to the machine. Accordingly, computational forecasts should serve as decision-support tools, not as definitive truths implying access to the unseen.

The research concludes by emphasizing scientific responsibility, ethical integrity, and epistemic humility, affirming that faith in the unseen is a central Islamic belief that protects the Muslim worldview from excessive scientism and the illusion of technological omniscience, while preserving a balanced relationship between reliance on

empirical means and submission to divine wisdom.

Keywords: Computational predictions; unseen knowledge (al-ghayb); artificial intelligence; divine knowledge; human probabilistic knowledge;; ethical integrity.

المقدمة

الحمدُ للهِ الذي استأثرَ بعلمِ الغيب، وأحاطَ بكلِّ شيءٍ علماً، وجعلَ للإنسان من المعرفة ما به يقوم بالاستخلاف في الأرض، وجعلَ الأخذَ بالأسباب من تمام التوكل عليه، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ الذي أرسى ميزان التوازن بين الإيمان والعمل، وبين التسليم وبذل الوسع.

يشهد العالم اليوم طفرةً هائلةً في توظيف الذكاء الصناعي والحوسبة التنبؤية في مختلف المجالات العلمية والطبية والأمنية والاقتصادية، وهو ما أحدث تحولاً عميقاً في طريقة الإنسان في فهم المستقبل والتعامل مع المجهول. ومع اتساع قدرة الأنظمة الذكية على تحليل البيانات واستشراف النتائج، برزت إشكالية عقدية دقيقة تتمثل في تداخل مفاهيم العلم البشري المشروط بالأسباب، مع مفهوم العلم الإلهي المطلق الذي لا يحدّه زمان ولا تخفى عليه خافية.

ومن هذا المنطلق، فإن الجمع بين الحوسبة والعقيدة في عنوان هذا البحث لا يُقصد به الإيحاء بأي تقارب معرفي بين المجالين، ولا الادعاء بإمكان اقتراب التوقعات الحاسوبية من علم الغيب، بل المقصود بيان الحدّ الفاصل الذي ترسمه العقيدة الإسلامية بين العلم البشري القائم على الظن والاستقراء، والعلم الإلهي المطلق المختص بالغيب. كما يؤكد البحث أن تطور الأدوات الحاسوبية لا يرفع المسؤولية الشرعية عن الإنسان، ولا يحوّل الظن العلمي إلى يقين غيبي، لأن مناط التكليف يبقى قائماً على الإرادة البشرية والاختيار، لا على مخرجات الآلة مهما بلغت دقتها.

وفي ظل هذا الواقع المتسارع، تبرز جملة من التساؤلات الجديدة في الفكر الإسلامي، من أبرزها: هل تُعد التنبؤات الحاسوبية لونًا من ألوان ادعاء علم الغيب؟

وما حدود الجائز منها شرعاً؟ وهل يحق للعقل المعاصر أن يثق ببرامج تحاكي الفهم دون أن تمتلك وعياً بالمقاصد؟

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يُعيد ضبط العلاقة بين الإيمان بالقدر والأخذ بالأسباب العلمية في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، ويقدّم معالجة شرعية معاصرة تربط بين النصوص القرآنية الكاشفة لعلم الله تعالى المطلق، وبين واقع التوقعات التقنية المبنية على

الظن والإحصاء. كما يُسهم في ترشيد الخطاب الديني تجاه التقنية، من خلال بيان أن التوقعات الحاسوبية لا تُنافي العقيدة ما دامت منضبطة بحدود الظنيات، وأن الغيب من اختصاص الله وحده.

وانطلاقاً من هذا الإطار، يهدف البحث إلى:

· توضيح الفرق بين علم الله الذاتي المطلق وعلم الإنسان العطائي المكتسب.

· بيان أن التوقعات الحاسوبية قائمة على الظن لا على اليقين، وأنها أداة استقراء لا كشف للغيب.

· إبراز الضوابط الشرعية والأخلاقية التي تضمن سلامة التعامل مع الذكاء الصناعي في قضايا الإيمان والقدر.

ولتحقيق هذه الأهداف، اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي التحليلي، باستقراء النصوص الشرعية والعقلية ذات الصلة، وتحليل الظواهر المعاصرة المرتبطة بالذكاء الصناعي والتنبؤ العلمي. وينطلق البحث من فرضيةٍ مؤداها أن العلم والغيب ليسا مجالين متضادين، بل متكاملين: فالعلم وسيلةٌ للعبادة والاستخلاف، والغيب ميدانٌ للإيمان والتسليم.

وخلاصة ما يسعى إليه هذا البحث هو تقديم رؤية إيمانية عقلانية تُحقق التكامل بين العلم والتقوى، وبين المعرفة التقنية ومقاصد الشريعة، ليكون الذكاء الصناعي في نهاية المطاف خادمًا للإنسان في إطار الإيمان، لا مدّعيًا للغيب في غياب الإيمان؛ وهي رسالة تنسجم تمامًا مع شعار المؤتمر في بناء رؤية شرعية وتكامل أكاديمي في ضوء التحديات المستقبلية.

المبحث الأول: التأصيل الشرعي والعقلي

المطلب الأول: العلم الإلهي والقدر ومناط التكليف

يُعد العلم الإلهي من أركان الإيمان الكبرى في العقيدة الإسلامية، وهو علم مطلق أزلي قائم بذات الله تعالى، لا تحده قيود المكان ولا الزمان، ولا يعرض عليه الجهل أو النسيان. قال تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، أي أن الله وحده يعلم تفاصيل الغيب ومقادير الأشياء قبل وجودها. (البيجوري، ٢٠٠٢م: ١٢٦) وهذا العلم المطلق يتعلق بجميع الموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات، فهو علم شامل محيط بكل شيء علمًا لا يتجزأ ولا يتغير.

وفي المقابل، فإن العلم البشري علم نسبي محدث، عطائي مكتسب، محدود بحدود الزمان والمكان والحس، فلا يحيط إلا بجزء يسير مما أذن الله به. قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. (البيضاوي، ١٤١٨هـ: ١٦٥/٢) ومن هنا يظهر التمييز الجوهري بين العلم الإلهي الذاتي المطلق، والعلم الإنساني النسبي المكتسب؛ فالأول لا يقبل الزيادة ولا النقصان، أما الثاني فيزداد بالتجربة، ويتأثر بالأسباب، ويقع فيه الخطأ والصواب.

أولاً: العلم الإلهي والقدر

يرتبط العلم الإلهي ارتباطاً وثيقاً بمفهوم القدر، لأنّ القدر في جوهره علم الله الأزلي بمقادير الأشياء وأحوالها على ما ستكون عليه. فالقدر هو تحديد الله تعالى أزلاً لكل مخلوق بصفاته وحدوده ومآله. (البيجوري، ٢٠٠٢م: ١٨٨) ويقوم الإيمان بالقدر على أربع مراتب مترابطة:

- العلم: وهو علم الله الشامل بما كان وما سيكون.
- الكتابة: أي إثبات المقادير في اللوح المحفوظ. (الصلابي، ٢٠١١م: ٥٤)
- المشيئة: فلا يقع شيء إلا بإرادته تعالى. (الصلابي، ٢٠١١م: ٥٩)
- الخلق: فالله هو خالق كل شيء، ومنه أفعال العباد. (حكمي، ١٩٩٠م: ٩٤٠/٣)

هذه المراتب الأربع تُظهر تكامل العلم الإلهي مع فعل الإنسان في الكون؛ فكل ما يحدث إنما يقع بعلم الله ومشيئته وخلقه، ومع ذلك فإن الإنسان مسؤول عن عمله ومكلف بما اختاره، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ويشير ابن القيم إلى أن هذا الجمع بين العلم الإلهي والحرية الإنسانية هو لب العدل الإلهي، إذ لا جبر مطلق ولا تفويض مطلق، بل اختيار ضمن حدود الإرادة الإلهية. (ابن القيم، ١٩٩٦م: ٧٣/٢)

ثانياً: مناط التكليف ومسؤولية الإنسان

الإيمان بالقدر لا يلغي حرية الإنسان ولا يبرر فعله، لأن مناط التكليف قائم على الاختيار والقدرة. فالإنسان في نظر الإسلام مكلف مسؤول، له عقل يميز بين الخير والشر، وإرادة يختار بها فعله، لذا يحاسبه الله على ما اكتسب من عمل. قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أي أن الإنسان يجني ثمار فعله خيراً أو شراً. (البيضاوي، ١٤١٨هـ: ١٦٦/١)

وقد فصل الخطابي هذا المعنى بقوله: يظن كثير من الناس أن القضاء والقدر يعني إجبار

الله العبد على فعله، وليس الأمر كذلك، بل هو علم الله بما سيكون من اختيارات العبد دون أن يسلبه إرادته. (النووي، ١٣٩٢هـ: ١٥٤/١) ويؤكد القرضاوي أن القول الوسط هو أن الله خالق أفعال العباد لأنه خالق الأسباب والقدرات، ومع ذلك فالعبد مكتسب لأفعاله بإرادته. (القرضاوي، ٢٠٠٩م: ١٨)

ومن ثم، فإن التكليف الإلهي قائم على مبدأ الحرية المسؤولة، فلا جبر ولا تفويض مطلقين. وهذا المبدأ يُبقي العلاقة بين العلم الإلهي والفعل الإنساني علاقة تكامل لا تعارض، ويمنح الإنسان شرف الاستخلاف في الأرض، لأنه يتصرف ضمن حدود ما أذن الله به.

ثالثاً: العلم الإلهي في ضوء العلوم المعاصرة

مع التقدم العلمي الهائل في مجالات الذكاء الصناعي والتنبؤات الحاسوبية، ظهرت تصورات جديدة حول قدرة التقنية على معرفة المستقبل من خلال تحليل البيانات الضخمة واستشراف النتائج. وهذه الظاهرة تحتاج إلى تكييف شرعي دقيق؛ لأن بعض الناس ظن أن تلك الأنظمة تدرك الغيب، بينما حقيقتها أنها تستقرئ الأسباب وفق خوارزميات احتمالية. فهي لا تعلم الغيب، وإنما تقدر الظواهر المستقبلية بناء على معطيات جزئية من الواقع. وهنا يظهر الفرق الجوهري بين علم الله المطلق الذي لا يحتاج إلى سبب ولا إلى تجربة، وبين علم الإنسان الآلي الذي يعتمد على الأسباب والمشاهدات؛ فالذكاء الصناعي مهما بلغت قدرته يبقى أداة في يد الإنسان، يقدر الاحتمالات لكنه لا يملك الإحاطة الكاملة ولا القصد الأخلاقي. وقد أكد الشاطبي في الموافقات أن العلم النافع هو ما قُرن بالنية الصالحة، وإلا انقلب إلى فتنة. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٢٤٨/٤) وبذلك يمكن القول إن العلم الحديث –بما فيه الذكاء الصناعي– يدخل ضمن دائرة العلم العطائي النسبي، الذي أمر الله بتسخيره في سبيل الخير دون أن يُغني عن التسليم بحدود البشر أمام العلم الإلهي.

رابعاً: التكامل بين العلم الإلهي والعلم البشري

تُظهر النصوص الشرعية أن الإسلام لا يعارض العلم، بل يوجّهه نحو مقاصده الأخلاقية، ويمنع تجاوزه إلى ادعاء ما هو من اختصاص الله عزّ وجلّ. فالمعرفة في الإسلام نوعان:

- علم إلهي مطلق لا يتطرق إليه الخطأ ولا يُنال بالاجتهاد.
- علم بشري نسبي يُكتسب بالتجربة والعقل، وقد يخطئ أو يصيب. (الصلابي، ٢٠١١م: ٥٩)

هذا التمييز هو ما يحفظ التوازن بين القدر والسبب؛ فالعلم البشري وسيلةٌ لفهم السنن الإلهية في الكون، لكنه لا يمكن أن يتحول إلى علمٍ بالغيب. يقول الله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]. فمهما تقدمت علوم الذكاء الصناعي وقدرتها على التحليل، تبقى عاجزة عن الإحاطة بالغيب الذي استأثر الله به.

إنّ الاعتراف بحدود الإنسان أمام العلم الإلهي يُعيد ضبط العلاقة بين العلم والإيمان، ويؤسس لما يُعرف اليوم في الفكر الإسلامي المعاصر ب «الأخلاق التقنية»، أي ضبط استخدام التقنية بالمسؤولية الشرعية. فحين يدرك الباحث أن كل معرفة بشرية محدودة، فإنه يتعامل مع الذكاء الصناعي بروح من التواضع الإيماني، فيسخره لخدمة الإنسان دون أن يرفع قدره فوق حده. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٤٩/٢)

يتبيّن من هذا العرض أنّ العلم الإلهي هو الأصل الذي تستمد منه المعرفة البشرية مشروعيتها وحدودها، وأن الإيمان بالقدر لا يتنافى مع البحث والتجريب، بل ينظمهما في إطار من التسليم لله والوعي بحدود الإنسان. كما أن التنبؤات الحاسوبية والذكاء الصناعي ليست إلا مظاهر من تسخير الأسباب، ولا تمت بصلة إلى علم الغيب الذي اختص الله تعالى به. فالمؤمن الحق يجمع بين التوكل على الله عزّ وجلّ والأخذ بالأسباب، ويوقن بأن العلم مهما تطور سيظل وسيلة إلى العبادة والاستخلاف، لا غاية تُنافس الخالق في علمه.

المطلب الثاني: بين اليقين والظن في ضوء النصوص الشرعية والعقلية

يشكل التمييز بين اليقين والظن قاعدة محورية في الفكر الإسلامي؛ إذ يرتبط اليقين بالإيمان الحق، والظن بالمحدودية البشرية. فالقرآن الكريم فرق بين العلم المؤسس على الدليل القطعي، وبين الظن الذي يُبنى على الاحتمال. قال تعالى: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]، فبين أن الظن لا يُعول عليه في أمور العقيدة والغيب، لأنه غير جازم ولا قائم على البرهان. (الرازي، ١٤٢٠هـ: ١٦٦/١٩)

أولا: مفهوم اليقين ومراتبه

اليقين هو إدراك الشيء على ما هو عليه إدراكاً جازماً لا يحتمل النقيض، وهو أسمى مراتب العلم، وهو الذي ينبني عليه الإيمان والعبادة والعمل. قال تعالى: ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، أي حتى يأتيك الموت الذي لا شكّ فيه. وقد تناول الغزالي في إحياء

علوم الدين مراتب اليقين، فبيّن أن علم اليقين يكون بالبرهان، وعين اليقين بالمشاهدة، وحق اليقين بالمعايشة، وضرب مثالاً بالنار؛ فمن علم بوجودها علم اليقين، ومن رآها عين اليقين، ومن احترق بها حق اليقين. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٢٠٥/١)

وقد جعل القرآن الكريم لهذه المراتب الثلاث مساراً معرفياً متكاملاً؛ فهي تُجسد تدرج الوعي الإنساني من المعرفة النظرية إلى الإدراك التجريبي، وصولاً إلى الإيمان الراسخ. قال تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٥]، ثم قال: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ الْيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]، وفي موضع آخر: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]. (الصابوني، ١٩٩٧م: ٥٧٢/٣).

هذا التدرج المعرفي يعبر عن منهج الإسلام في بناء المعرفة على الدليل لا على الحدس، وعلى التجربة لا على التخمين، وهو ما يجعل اليقين الشرعي علماً محكماً يجمع بين النقل والعقل.

أما في الفكر الفلسفي الإسلامي، فقد اعتبر ابن تيمية أن اليقين هو ما يزول به الشك، ويثبت معه الإيمان، وأنه لا يتحقق إلا إذا اجتمع الدليل النقلي والعقلي معاً، لأن الوحي والعقل مصدران متكاملان للمعرفة. (ابن تيمية، ٢٠٠٤م: ٨٤/١) وهذا الموقف الوسطي هو ما يميّز الفكر الإسلامي عن المذاهب الوضعية التي حصرت المعرفة في المحسوس، أو المذاهب الغنوصية التي جعلتها في التجربة الباطنية.

ثانياً: الظن ومجالاته المشروعة

الظن في اللغة هو التوهم أو التقدير، وفي الاصطلاح الفقهي هو الاحتمال الراجح الذي يحتمل الخطأ والصواب. وقد أوضح الأصوليون أن الظن درجات؛ منه المقبول إذا استند إلى دليل راجح، ومنه المردود إذا خالف نصاً قطعياً. (علاء الدين البخاري، بلا: ٨٤/١) ولهذا يُبنى كثير من الأحكام العملية في الفقه على الظن المعتبر، مثل العمل بخبر الآحاد أو غلبة الظن في اجتهاد القاضي، أما في العقائد فالأصل القطع واليقين.

وقد ميّز الشاطبي في الموافقات بين الظن النافع والظن الضار، فالأول وسيلة للتدبير والعمل، والثاني سبب للاضطراب والانحراف، قائلا: الظن الذي يسكن به القلب مطلوب، والظن الذي يُورث التردد مذموم. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٢٥٦/٤) وبذلك فإن الظن المقبول هو ما كان منضبطاً بالدليل الشرعي والعقلي معاً، وهو ما يُسمى اليوم بالاستقراء العلمي المبني على المعطيات.

ثالثاً: التمييز بين القطع والاحتمال في المعرفة المعاصرة

مع تطور العلوم الحديثة، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم القطع والظن في ضوء المنجز العلمي الجديد. فالتقنيات الحاسوبية والذكاء الصناعي تنتج نتائج إحصائية تقوم على تحليل كم هائل من البيانات، وهي في جوهرها ظنية احتمالية مهما بلغت دقتها، لأنها تعتمد على النماذج والمعطيات المتغيرة. وقد أشار نايف بن نهار إلى أن الظن في المنطق المعاصر يشبه الاحتمال الموزون، أي أنه علم غير تام تُبنى عليه القرارات العملية لا القضايا الإيمانية. (نايف بن نهار، ٢٠١٦م: ١٧)

ويوافق هذا التوجه ما قرره طه عبد الرحمن من أن اليقين لا يقوم على كثرة الشواهد، بل على صدق المقصد واستقامة العقل، لأن العلم الذي ينفصل عن الأخلاق يتحول إلى خطرٍ على الإنسان. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٦٢/٢) وهنا يظهر تمايز المنهج الإسلامي الذي يربط المعرفة بالقيم، بينما تفصلها الفلسفات المادية عن الغاية الأخلاقية.

ومن زاوية فلسفة العلم، يبين عبد الكريم سروش أن المعرفة البشرية مهما بلغت هي حركة في ظلال اليقين، إذ إن الإنسان يدرك الأشياء ضمن إطار محدود من اللغة والخبرة، فلا يحق له ادعاء الإطلاق. وهذا المبدأ يتوافق مع قوله تعالى: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٍ﴾ [يوسف: ٧٦]، أي أن الله هو المرجع الأعلى لكل معرفة. (سروش، ٢٠١٥م: ٩٣/١)

رابعاً: العلاقة بين اليقين والظن في ضوء التوقعات الحاسوبية

في ظل التقدم التقني الهائل، توسّعت قدرة الإنسان على التنبؤ في مجالات الطب والاقتصاد والأمن، حتى ظن بعضهم أن التقنية يمكن أن تُحاكي الغيب. لكن الحقيقة أن هذه التنبؤات لا تتجاوز الظن الراجح؛ فهي استقراء لبيانات محسوسة، وليست علماً يقينياً بالمستقبل. فالذكاء الصناعي يتعامل مع الأنماط والاحتمالات، ولا يمتلك قصداً أو نية أو علماً بالمآلات.

وقد نبه عبد الوهاب المسيري إلى أن العلم المادي حين يتضخم يفقد وعيه بالحدود، فيتحول إلى وهم يقينٍ جديد يجرد الإنسان من التواضع أمام الخالق. (المسيري، ٢٠٠٢م: ٧٤/١) وهذا ما سماه الباحثون المعاصرون ب «اليقين الزائف» الذي ينشأ من انبهار الإنسان بدقة الأرقام، ونسيانه أن تلك النتائج قائمة على احتمالات قابلة للتغير.

إنّ التمييز بين اليقين الإلهي والظن الإنساني يعيد الإنسان إلى مكانه الطبيعي في الكون؛

فهو مخلوق مكرّم مكلّف بالبحث ضمن حدود الأسباب، لا بالكشف عن الغيب. يقول الرازي: الغيب لا يدرك بالحس ولا بالعقل، وإنما بالوحي، ولذلك لا يجوز للعقل أن يدّعيه، بل عليه أن يتواضع أمام النص. (الرازي، ١٤٢٠هـ: ١٧٢/١٩)

خامساً: المنهج الإسلامي في الموازنة بين العلم والإيمان

يقدم الإسلام تصوراً فريداً في الجمع بين اليقين الإيماني والظن العلمي؛ فهو لا يرفض الاستقراء والتجريب، لكنه يضعهما في حدود الوسائل لا الغايات. فالعلم في الإسلام وسيلة لتحقيق مقاصد العدل والإعمار، وليس لإلغاء الإيمان أو منافسة علم الله تعالى. قال الغزالي: العلوم كلها عبودية إذا انتهت إلى معرفة الخالق، وفتنة إذا استقلت عن الإيمان. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٢١٥/١)

ومن هذا المنطلق، فإن الإيمان بالقدر لا يتعارض مع استخدام التوقعات الحاسوبية، بل ينظمها في إطار من التسليم والرقابة الأخلاقية. فالذكاء الصناعي – مهما بلغ – يجب أن يعامل كوسيلة احتمالية لا كعلم يقيني، لأن الاحتمال خادم لليقين، لا منافس له. وهذا الفهم يعيد الانسجام بين العلم والدين في عصر يميل إلى المبالغة في تقديس التقنية.

يتبين من هذا التحليل أن اليقين في المنظور الإسلامي يقوم على الإيمان الحق والعقل الهادي، بينما الظن مجال للاجتهاد والعمل. فكل معرفة بشرية – بما في ذلك الذكاء الصناعي – لا تخرج عن دائرة الظنيات مهما بلغت دقتها، لأنها خاضعة للمتغيرات والزمن. أما العلم الإلهي فهو وحده المطلق الثابت، الذي يُحيط بكل شيء علماً.

ولذلك يدعو الإسلام إلى العمل بالظنّ المعتبر والاعتراف بحدود الإنسان، حتى لا يتحول العلم إلى استعلاء معرفي يناقض الإيمان بالغيب. فالتكامل بين اليقين والظن هو ما يصنع التوازن بين العبادة والعلم، وبين الإيمان والتقنية، ويُعيد إلى الإنسان دوره الحقيقي كمستخلف في الأرض يبتكر ضمن حدود العبودية لا ادعاء الألوهية.

المبحث الثاني: التنزيلات المعاصرة وضوابط التعامل مع التوقعات الحاسوبية

المطلب الأول: التطبيقات المعاصرة للتوقعات الحاسوبية وضوابطها الشرعية

تعد التوقعات الحاسوبية من أبرز مظاهر التحول العلمي في القرن الحادي والعشرين، إذ تجاوزت حدود التحليل الوصفي إلى الاستشراف التنبؤي، وأصبحت تُستخدم في مجالات

الطب، والاقتصاد، والأمن، وغيرها. وقد أوجد هذا التطور تحدياً فقهيًا وأخلاقياً جديداً يتمثل في تحديد موقع هذه التوقعات من الإيمان بالقضاء والقدر، وضبط التعامل معها ضمن ضوابط الشرع ومقاصده.

قال تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، وهي آية تؤكد محدودية العلم الإنساني مهما بلغ، وأن كل معرفةٍ مكتسبة تبقى نسبية في مقابل علم الله المطلق الذي لا يحده الزمان ولا المكان. (الرازي، ١٤٢٠هـ: ١٧١/١٩)

أولاً: التوقعات الحاسوبية في المجال الطبي

في ميدان الطب الحديث، تستخدم الخوارزميات الذكية في التنبؤ بالأمراض وتشخيصها بناء على تحليل البيانات الجينية والصور الإشعاعية وسجلات المرضى. وقد ساهمت هذه التقنية في إنقاذ أرواحٍ كثيرة من خلال الكشف المبكر للأورام والأمراض المزمنة، لكنها في الوقت ذاته أثارت تساؤلاتٍ شرعيةً حول مدى الاعتماد على نتائجها دون مراجعة الطبيب المختص. (الكرمي، ٢٠٢٠م: ٥٤/٢)

يرى العلماء أن الأصل في الطب هو الأخذ بالأسباب المباحة، لقوله ﷺ: (تَدَاوَوْا عِبَادَ اللهِ، فَإِنَّ اللهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ دَوَاءً) (رواه أحمد: ٣١٣/١). وهذا الحديث يُرسي قاعدة شرعية بأن معالجة الأمراض واجبة بالأسباب المشروعة، بشرط ألا يُغني الاعتماد على الوسائل التقنية عن التوكل على الله أو يُفضي إلى الظن بقدرة الآلة على كشف الغيب.

فالذكاء الصناعي في الطب يدخل ضمن دائرة الظن الراجح المبني على الاستقراء العلمي، وليس ضمن دائرة العلم القطعي، إذ إن نتائجه احتمالية تعتمد على حجم البيانات ودقتها. وقد أفتت اللجنة الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية (٢٠٢١م) بجواز استخدام الذكاء الصناعي في تشخيص الأمراض بشرط أن يكون القرار النهائي بيد الطبيب المؤهل، منعًا من الخطأ أو الغرور العلمي. (اللجنة الدائمة، ٢٠٢١م: ٢٢٩/٤)

ثانياً: التوقعات الحاسوبية في الاقتصاد والتمويل

أما في المجال الاقتصادي والتمويلي، فقد أصبح الذكاء الصناعي قادراً على التنبؤ بحركة الأسواق والأسعار، وتحليل المخاطر المالية، وتوجيه قرارات الاستثمار. وهذه التقنيات تُسهم في حفظ المال وتنمية الموارد، لكنها تحتاج إلى ضوابط تحمي من الغرر والمقامرة المحرّمة شرعاً.

قال تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وهي قاعدة تؤكد أن النشاط الاقتصادي المشروع يجب أن يقوم على تبادل حقيقي للمنفعة لا على التلاعب بالمخاطر. وقد أوضح مجمع الفقه الإسلامي الدولي (٢٠١٩م) أن النماذج الحاسوبية التي تتنبأ بأسعار العملات والأسهم لا تُعد في ذاتها محرمة إذا استخدمت كوسيلة تحليل لا كأداة مضاربة أو مقامرة. (مجمع الفقه الإسلامي، ٢٠١٩م: ١٤٥/٢)

إنّ التنبؤات الاقتصادية تمثل ظناً علمياً راجحاً يمكن الأخذ به في حدود معينة، لكنّها لا تُعتبر علماً بالمستقبل؛ لأن السوق تحكمه عوامل غيبية لا يمكن حصرها. لذلك يجب على المسلم أن يوازن بين الأخذ بالتحليل المالي والإيمان بالقدر، وأن يدرك أن الرزق مقدّرٌ من الله، لقوله تعالى: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]. فالمشروع في الإسلام هو التخطيط والتدبير، لا اليقين بالمآل الاقتصادي؛ إذ يظل الظن في التوقع المالي ظناً بشريًا لا علماً غيبياً. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٥٧/٢)

ثالثاً: التوقعات الحاسوبية في الأمن وإدارة المخاطر

في مجال الأمن والدفاع، تستخدم الحكومات الذكاء الصناعي لتحليل أنماط السلوك والتنبؤ بالجرائم أو التهديدات قبل وقوعها. وتُعرف هذه التطبيقات ب «الذكاء الاستباقي» الذي يعتمد على تحليل البيانات الضخمة لرصد المخاطر المحتملة. وعلى الرغم من فائدتها في الوقاية وحماية الأرواح، إلا أنّها تثير قضايا أخلاقية خطيرة تتعلق بخصوصية الأفراد وافتراض النوايا قبل تحقق الفعل. (جيمس مور، ٢٠١٨م: ١١٢/١).

من منظور شرعي، لا يجوز إصدار الأحكام أو العقوبات على أساس التنبؤات، لأن الأصل في القضاء والعدالة هو اليقين لا الظن. قال ﷺ: (ادرؤوا الحدود بالشبهات) (رواه الترمذي: ١٤٢٤)، أي لا يُقام الحد إذا وُجد احتمال للخطأ. ولذلك يُعد الحكم على شخصٍ استناداً إلى خوارزمية تتنبأ بسلوكه نوعاً من الظلم ومخالفة لقاعدة الشريعة في حفظ النفس والعرض. (القرضاوي، ٢٠٠٠م: ٢١٤/١)

وقد أوصى مجلس أوروبا للأخلاقيات التقنية (٢٠٢١م) بألا تُستخدم أنظمة الذكاء الصناعي في المجالات الجنائية دون إشراف بشري مباشر، حفاظاً على العدالة وحقوق الإنسان. وهذا ينسجم مع مبدأ الإسلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠]، فكل ما يناقض العدالة مرفوض ولو اتشح بثوب التقنية.

رابعاً: الضوابط الشرعية للتوقعات العلمية

انطلاقاً من المقاصد الشرعية الخمسة (حفظ الدين، النفس، العقل، المال، النسل)، يمكن وضع ضوابط عامة لاستخدام التوقعات الحاسوبية:

- حفظ الدين والعقيدة: لا يجوز اعتبار التوقعات الحاسوبية علمًا بالغيب، لأنّ الغيب من اختصاص الله تعالى وحده، لقوله: ﴿قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [النمل: ٦٥].

- حفظ النفس: تستخدم التوقعات الطبية والأمنية في الوقاية والإنقاذ، لا في التعدي أو التمييز.

- حفظ العقل: يجب أن تبقى التقنية وسيلة تفكيرٍ لا وسيلة تحكّمٍ في الإنسان.

- حفظ المال: يُحظر استخدام التوقعات الاقتصادية في المقامرة أو المضاربة الربوية.

- حفظ النسل والمجتمع: تُراعى القيم والخصوصية في جمع البيانات وتحليلها. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٣٠١/٢)

هذه الضوابط تُعيد التوازن بين العلم والإيمان، فالمسلم مأمور بالأخذ بالأسباب دون تجاوز حدود الشرع. «وتقوم على إعادة تعريف علاقة الإنسان بالطبيعة، بوصفها كياناً مقدّساً حيّاً، له روحٌ وإرادة، وأنّ الاعتداء عليه يُعدّ «خطيئة بيئية» تستوجب التكفير والاعتذار الجماعي. لقد تَشكَّل هذا الاتجاه في بيئة ما بعد الحداثة التي سعت إلى تجاوز الأديان السماوية، واستبدال الإله المتعالي بقداسة المادة والحياة العضوية. وهو بذلك يُعيد إنتاج أنماط وثنية قديمة بصيغ فلسفية وعلمية حديثة»(خلف، علي داود, ٢٠٢٥). وقد قال الغزالي: «التوكل لا ينافي العمل، بل هو عمل القلب مع حركة الجوارح»، فالتخطيط العلمي لا يتعارض مع التسليم لله، بل هو جزء من الإيمان بالقضاء والقدر. (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٢١٤/١)

يتضح من هذا العرض أن التوقعات الحاسوبية والذكاء الصناعي أصبحت أدوات أساسية في حياة الإنسان، لكنها تبقى خاضعة للمنهج الأخلاقي والشرعي. فهي علم ظني مباح في حدوده، محظور إذا تجاوز حدوده، لأن العلم في الإسلام وسيلة لتحقيق مقاصد العدل والإعمار، لا وسيلة لادعاء الغيب أو تعطيل التكليف. فالتوازن المطلوب هو أن يبقى الإنسان مستخدماً للتقنية بعقل مؤمن وقلب متيقن أن الغيب لله وحده، كما قال تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْماً﴾ [طه: ١١٠].

المطلب الثاني: الضوابط الأخلاقية والقيمية في التعامل مع الذكاء الصناعي لحفظ الإيمان والعدل

يشهد العالم اليوم نقلة نوعية في الوعي التقني جعلت الذكاء الصناعي أحد أعمدة القرار العلمي والاقتصادي، وأحد المؤثرات في السلوك البشري والخيال الديني. وقد دفع هذا التحول إلى بروز سؤال شرعي وأخلاقي في آن واحد: كيف يمكن ضبط العلاقة بين التقنية والإيمان، وبين العلم والعدل؟ فكلما زادت قدرة الإنسان على المحاكاة الحاسوبية ازداد خطر الغرور العلمي، أي ادعاء المعرفة التامة بالمستقبل أو التحكم في المصير، وهو ما يخالف جوهر العقيدة الإسلامية القائلة بأن الغيب لله وحده. قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَاؤُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]. (الرازي، ١٤٢٠هـ: ١٧١/١٩)

أولاً: مبدأ المسؤولية الأخلاقية في العلم

إنّ العلم في التصور الإسلامي عبادة ومسؤولية، وليس تسلطاً على الكون. وقد قرر الغزالي أن العلم إن لم يُقرن بالخشية انقلب إلى جهل مركب يفسد صاحبه» (الغزالي، ٢٠٠٥م: ٢١٤/١). فالأخلاق ليست ترفاً علمياً، بل شرط صحة في الممارسة، ولذلك قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨]، وهذا المبدأ يجعل الباحث في الذكاء الصناعي مؤتمناً لا متسلطاً؛ فكل خوارزمية تُنتج مخرجات تمس حياة الناس تُحاسَب على نياتها وتصميمها ونتائجها. وقد أقر مجمع الفقه الإسلامي الدولي (٢٠٢١م) بأن استخدام الذكاء الصناعي يجب أن يخضع لرقابة أخلاقية تحفظ حقوق الإنسان وتصون مقاصد الشريعة في العدل والرحمة. (مجمع الفقه الإسلامي، ٢٠٢١م: ٢٢/٣)

ثانياً: مبدأ العدالة وعدم التحيز

من أخطر التحديات الأخلاقية في الذكاء الصناعي مسألة التحيز الخوارزمي؛ فالآلة تتعلم من البيانات التي تزود بها، وإذا كانت هذه البيانات ناقصة أو منحازة، فإن قراراتها ستكون ظالمة. وهذا يخالف قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾ [الأنعام: ١٥٢]. فالعدالة مبدأ مطلق لا يتجزأ بين الإنسان والآلة. وقد أكد طه عبد الرحمن أن العدالة هي جوهر الفعل الأخلاقي، وأن التقنية إذا لم تُبن على روح العدل تحولت إلى أداة استعباد. (طه عبد الرحمن، ٢٠١٢م: ٢٦٢/٢) ومن هنا وجب أن تُراجع خوارزميات التنبؤ لتتحقق من خلوها

من الانحياز ضد فئات، أو أعراق، أو أديان، أو طبقات معينة. وقد أوصى مجلس الكنائس العالمي (٢٠٢٢م) بالشفافية في بيانات الذكاء الصناعي التعليمية حتى لا تنشأ تمييزات آلية في المعرفة الدينية. (مجلس الكنائس العالمي، ٢٠٢٢م: ١٩/١)

ثالثاً: مبدأ الشفافية والإفصاح

تفرض الأخلاق الإسلامية أن يكون كل فعل علمي واضح النية والمصدر؛ فالإخفاء في نية العمل مفسدة حتى في العلم. قال ﷺ: (إنما الأعمال بالنيات) (رواه البخاري: ١/١)، لذلك يجب على المؤسسات التقنية أن تُفصح عن طبيعة أنظمتها، ومصادر بياناتها، وحدود دقتها. وقد نص مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر (٢٠٢٢م) على أن كل فتوى أو معلومة شرعية تصدر عبر نظام ذكي يجب أن تحمل بياناً واضحاً يُفهم منه أن مصدرها برمجي مراجع بشرياً. (مجمع البحوث الإسلامية، ٢٠٢٢م: ٤٧/٢)

وهذا الإفصاح لا يقتصر على المجال الديني، بل يشمل الطب والاقتصاد والإعلام، لأن الصدق والوضوح من مقومات العدالة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢].

رابعاً: مبدأ احترام الكرامة الإنسانية

الكرامة أصل قرآني عظيم، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ [الإسراء: ٧٠]. وهذا التكريم يشمل حقه في الخصوصية، والحرية، وعدم الإهانة أو المراقبة دون مبرر شرعي. فالأنظمة الذكية التي تجمع بيانات الناس دون إذن تُخالف هذا المبدأ لأنها تنتهك حرمة الإنسان التي جعلها الله مصونةً كحرمة الكعبة.

وقد أكد الفاتيكان في وثيقة «نداء روما لأخلاقيات الذكاء الصناعي» (٢٠٢٠م) أن التقنية يجب أن تبقى في خدمة الإنسان لا على حسابه، وأن أي استخدام ينتهك خصوصية الفرد يناقض أخلاق الأديان جميعها. (الفاتيكان، ٢٠٢٠م: فقرة ٢٤)

ويؤكد الفكر الإسلامي المعاصر هذا المبدأ بوضوح، إذ يرى عبد الوهاب المسيري أن الحضارة المادية حين تنزع القداسة عن الإنسان تفقد قدرتها على الإنصاف. فالكرامة لا تُصان إلا حين يبقى الإنسان مركز المعرفة لا مادتها. (المسيري، ٢٠٠٢م: ٩٣/١)

خامساً: مبدأ التوازن بين العلم والإيمان

إنّ التقدم العلمي مشروعٌ ما دام محكوماً بالإيمان. فالقرآن لا يرفض العلم، بل يدعو إلى التدبر مع التسليم لله. قال تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]. وهذه الآية تُرسخ رؤية الإسلام للتكامل بين الوحي والعقل.

وقد أوضح الشاطبي أن من مقاصد الشريعة حفظ العقل لا بإطلاقه بلا قيد، بل بتوجيهه نحو الحكمة. (الشاطبي، ١٩٩٧م: ٣١٧/٢) لذلك فإنّ الذكاء الصناعي وسائر العلوم يجب أن يُربط بالمقاصد العليا التي تضبط نفعه بحدود العبودية والتقوى. فالتقنية إن خرجت عن الضبط الإيماني صارت سلاحاً ذا حدين: تُنقذ وتُهلك في آن واحد.

وقد نبّه عبد الكريم سروش إلى أن العلم إذا انفصل عن القيم تحول إلى علم بلا ضمير، وأن الحفاظ على الضمير الديني هو ما يمنح الإنسان القدرة على استيعاب التقنية دون أن يتحول إلى خادمٍ لها. (سروش، ٢٠١٥م: ١٠٢/١)

سادساً: مبدأ تصحيح الخطأ والمراجعة المستمرة

من مقتضيات العدل الشرعي تصحيح الخطأ والاعتراف به. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَأَصْلَحَ﴾ [الأنعام: ٥٤]. وهذا المبدأ ينطبق على المؤسسات التقنية التي تُصدر نتائج خاطئة أو غير دقيقة. فعليها أن تُنشئ أنظمة مراجعة وتحديث دوري تُعيد النظر في الخوارزميات عند ثبوت خلل أو تحيّز. وقد أقرّ مجلس الأخلاقيات الأوروبي للتقنية (٢٠٢١م) وجوب وجود آلية مساءلة بشرية لأي نظام ذكي يتخذ قرارات تؤثر في حياة الناس. وهذا يتفق مع فقه الإسلام في قاعدة من اجتهد فأخطأ فله أجر واحد، أي أن الخطأ مقبول إذا صاحبه اجتهاد مسؤول ومراجعة صادقة. (ابن القيم، ١٩٩٦م: ٨١/٢)

سابعاً: التكامل الإنساني – التقني في مقاصد الشريعة

تُشكّل المقاصد الخمسة (الدين، النفس، العقل، المال، النسل) الأساس الذي يمكن من خلاله ضبط التقنية:

- حفظ الدين يقتضي ألا تستخدم الخوارزميات في نشر أفكار تخالف العقيدة.
- حفظ النفس يلزمها استخدام الذكاء الصناعي في الطب والوقاية لا في الحرب والقتل.
- حفظ العقل يعني صيانة الفكر من الاستلاب، فلا تستبدل الأحكام الشرعية بقرارات آلية.

- حفظ المال يوجب أن تستخدم التوقعات الاقتصادية في التنمية لا في المقامرة.
- حفظ النسل يمنع الاعتداء على الخصوصية والهوية الجينية للإنسان. (القره داغي، ٢٠٢٠م: ٩٩/١)

إن مراعاة هذه المقاصد تمثل الطريق الأمثل لجعل الذكاء الصناعي وسيلة للإعمار لا للفساد. قال تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١]، أي طلب منكم عمارتها بالحق لا بالإفساد.

يتضح من هذا التحليل أن التعامل الأخلاقي مع الذكاء الصناعي ليس مسألة تقنية، بل قضية إيمانية وإنسانية في جوهرها؛ إذ لا يمكن الفصل بين العلم والمسؤولية. فالتقوى هي الحد الفاصل بين التقدم المشروع والطغيان المعرفي، وهي التي تحفظ للعلم روحه وللتقنية هدفها. وبذلك فإن الضابط الأخلاقي الأول هو الإيمان بالغيب، والثاني هو العدل في القول والفعل، والثالث هو الشفافية والمراجعة، والرابع هو احترام الكرامة الإنسانية. فمتى التزمت المؤسسات بهذه المبادئ، أصبح الذكاء الصناعي خادماً للعقل والإيمان، لا خصماً لهما. قال تعالى: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، ليبقى العلم مقروناً بالإيمان، والتقدم العلمي مقيداً بالعدل والرحمة.

الخاتمة

خلص هذا البحث إلى أن العلاقة بين العلم الإلهي والتوقعات الحاسوبية تقوم على التكامل لا التعارض؛ فالعلم الإلهي علمٌ مطلقٌ شامل لا يحدّه زمان ولا مكان، بينما يبقى العلم البشري — مهما بلغ من التقدم — علماً ظنياً جزئياً محكوماً بالأسباب والاحتمال. كما تبيّن أن الذكاء الصناعي والتوقعات الرقمية تمثل أدوات تحليل نافعة متى ما وُظّفت في إطار شرعي أخلاقي يحفظ مقاصد الشريعة في العدل، وصيانة النفس، وحفظ العقل والمال، غير أنها تتحول إلى مصدر خطر إذا تجاوزت حدّها بادعاء علم الغيب، أو المساس بحرية الإنسان وكرامته.

كما أثبتت الدراسة أن الضابط الأخلاقي الإيماني هو الحارس الأول لاستخدام التقنية، وأن الجمع بين الإيمان بالقدر والعمل بالأسباب هو السبيل الأقوم لتحقيق التوازن بين العلم والإيمان في عصر الذكاء الصناعي. ومن ثمّ فإن المستقبل العلمي الآمن هو الذي يضع الإنسان في موقعه الصحيح مستخلفاً مسؤولاً، ويجعل التقنية خادمةً للمقاصد، ويعيد للعلم وظيفته الكبرى بوصفه طريقاً إلى معرفة الله لا إلى نسيانه.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

١. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٩٦م). إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية.

٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٩٩٦م). بدائع الفوائد. بيروت: دار الكتب العلمية.

٣. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. (٢٠٠٤م). مقدمة في أصول التفسير. القاهرة: دار ابن الجوزي.

٤. ابن عاشور، محمد الطاهر. (١٩٨٤م). التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر.

٥. الإمام أحمد بن حنبل. (٢٠٠١م). المسند. بيروت: دار صادر.

٦. البخاري، محمد بن إسماعيل. (١٩٩٧م). الجامع الصحيح. القاهرة: دار ابن كثير.

٧. البيجوري، إبراهيم بن محمد. (٢٠٠٢م). حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد. بيروت: دار الفكر.

٨. البيضاوي، ناصر الدين. (١٤١٨هـ). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

٩. الترمذي، محمد بن عيسى. (١٩٩٨م). السنن. بيروت: دار إحياء التراث العربي٣.

١٠. خلف، علي داود,٢٠٢٥, العقيدة البيئية المعاصرة نقد ديني لمقولات «الآلهة الأرض» في اللاهوت الأخضر، مجلة ننار للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الرابع(الملحق)

١١. الرازي، فخر الدين. (١٤٢٠هـ). مفاتيح الغيب. بيروت: دار الفكر.

١٢. الشاطبي، إبراهيم بن موسى. (١٩٩٧م). الموافقات في أصول الشريعة. بيروت: دار المعرفة.

١٣. الصابوني، محمد علي. (١٩٩٧م). صفوة التفاسير. بيروت: دار القرآن الكريم.

١٤. الصلابي، علي محمد. (٢٠١١م). العقيدة الإسلامية: مبادئها وأركانها. القاهرة: دار المعرفة.

١٥. طه عبد الرحمن. (٢٠١٢م). سؤال العمل: بحث في الأصول العملية للفكر الأخلاقي الإسلامي. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.

١٦. عبد الكريم سروش. (٢٠١٥م). القبض والبسط في الشريعة. طهران: مركز دراسات الفكر الإنساني.

١٧. عبد الوهاب المسيري. (٢٠٠٢م). العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة. القاهرة: دار الشروق.

١٨. علي حرب. (٢٠٠٥م). نقد الحقيقة. بيروت: المركز الثقافي العربي.

١٩. الغزالي، أبو حامد. (٢٠٠٥م). إحياء علوم الدين. بيروت: دار المعرفة.

٢٠. فرنسيس، البابا. (٢٠٢١م). رسالة اليوم العالمي للاتصالات الاجتماعية. الفاتيكان.

٢١. القرضاوي، يوسف. (٢٠٠٠م). فقه الفتوى بين الانضباط والتسيب. القاهرة: مكتبة وهبة.

٢٢. القره داغي، علي محيي الدين. (٢٠٢٠م). الذكاء الاصطناعي والفقه الإسلامي. الدوحة: دار البصائر.

٢٣. اللجنة الدائمة للإفتاء. (٢٠٢١م). فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. الرياض: الرئاسة العامة للبحوث العلمية.

٢٤. مجمع البحوث الإسلامية. (٢٠٢٢م). الفتوى الإلكترونية وضوابطها الشرعية. القاهرة: الأزهر الشريف.

٢٥. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (٢٠١٩م). قرارات الدورة الثالثة والعشرين. جدة: المنظمة الإسلامية للتربية.

٢٦. مجمع الفقه الإسلامي الدولي. (٢٠٢١م). بيان حول استخدام الذكاء الصناعي في الإفتاء. جدة: الدورة الخامسة والعشرون.

٢٧. نايف بن نهار. (٢٠١٦م). مفهوم الظن في الفلسفة الإسلامية والمعاصرة. الدوحة: مجلة مركز ابن خلدون.

٢٨. النووي، يحيى بن شرف. (١٣٩٢هـ). شرح صحيح مسلم. بيروت: دار الفكر.

٢٩. يوحنا بولس الثاني. (١٩٨٩م). الكرامة الإنسانية والتقنية. الفاتيكان.

المصادر والمراجع الأجنبية:

1. European Commission. (2021). European AI Ethics Guidelines. Brussels: European Commission Press.

2. James Moor. (2018). Ethics and Emerging Technologies. New York: Routledge.

3. Oxford Centre for Digital Ethics. (2021). Faith, AI and Responsibility Report. Oxford: Oxford University Press.

4. Pontifical Academy for Life / Vatican. (2020). Rome Call for AI Ethics. The Vatican Press, sections.

5. Pope Francis. (2021). Message for the World Communications Day. Vatican City, paragraphs.

6. Pope John Paul II. (1989). Human Dignity and Technology. Vatican City, paragraphs.

7. Khalaf, Ali Dawud, 2025, Al-ʾAqida al-Biʾiya al-Muʾasira Naqd Dini li-Maqulat "al-Ilaha al-Ard" fi al-Lahut al-Akhḍar.

8. World Council of Churches. (2022). Ethical Use of AI in Theology Education. Geneva: WCC Publications.

9. European Group on Ethics in Science and New Technologies (EGE). (2021). AI and Human Values: Recommendations for Policy and Practice. Brussels: European Union Publications.